لله ثمّ للعلم

الاجتهادات الجريئة والآراء المثيرة
لفضيلة الأستاذ الدكتور أحمد الريسوني

بـــين

سلبيات التحامل عليها و إيجابيات التأمل فيها

مطيع الطيب أحمد الغيثي

Alghaithi74@gmail.com

الاجتهادات الجريئة والآراء المثيرة للأستاذ الدكتور أحمد الريسوني

[بين سلبيات التحامل عليها، وإيجابيات التأمل فيها]

فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد الريسوني -حفظه الله- من أبرز العلماء المتخصصين في علم أصول الفقه ومقاصد الشريعة، وقد بلغ-بحق- إلى مصاف الراسخين فيه ووصل إلى رتبة المتمكنين منه؛ الأمر الذي جعل الكثير من العلماء والباحثين في العالم الإسلامي يقبلون على قراءة تراثه العلمي بجهد رائع وشغف ماتع؛ حتى نشأت بينهم وبين مؤلفاته قوة ارتباط وشدة التصاق تجاوزت مراحل الاستدراك والانتقاد وحازت مراحل الاستنجاد والاستشهاد؛ لإدراكهم بأن تلك المؤلفات قد تضمنت مادة علمية مقاصدية ناضجة؛ جمعت بين التأصيل والتقعيد، وبين التفصيل والتحديد، **وأهم من هذا وذلك أنها أسهمت في حماية التحصيل العلمي المقاصدي بالتحصين المنهجي؛ الذي من شأنه أن يحمي المجال المقاصدي ويحصنه من تلفيقات الجهلاء واختراقات الأدعياء،** وما أكثرهم في الدراسات الشرعية -لاسيما المقاصدية منها-؛ حيث كثُر المتطفلون في ساحاتها المتسلقون أسوارها، بل قد كثر المقتحمون حصونها -من داخل المجال الشرعي ومن خارجه- قبل أن يتحصلوا على ما يؤهلهم في ذلك أو يرفعهم إلى ذلك؛ حتى إن بعض مؤلفاتهم وكتاباتهم وأنشطتهم -من دورات وندوات ومؤتمرات- تصدر وتقام باسم الدراسات المقاصدية، وليس لمضمونها من اسمها حظ ولا نصيب، بل هي إلى الإكسسوارات والأصباغ المؤقتة أحق وأولى من أن تسمى بدراسات مقاصدية أو تنسب إليها !! **فإلى الله نشكوا من تجرؤ الغبي وتهيب الـــــــذكي! وإلـــــــى الله نشـــــــكوا مـــــــن إقـــــــدام الـــــــدعي وإحجام الحفي!**

والحمد لله؛ إذ كنت من الدارسين في جامعة محمد الخامس في العقد الأول من القرن الجاري، وأعددت بحثي لنيل شهادة الدكتوراه في رحابها وكان أستاذي الكريم –حينها- أستاذاً لأصول الفقه ومقاصد الشريعة في الجامعة، وقد حضرت له مدارسات علمية لا تنسى ومناقشات فكرية لا تمحى، وبحكم الاشتراك في التخصص؛ كنت ضمن أولئك الباحثين المطلعين على الكثير من تراثه العلمي؛ فمنذ عقد ونصف وأنا -بين فترة وأخرى- أقرأ لفضيلته كتباً تأصيلية ودراسات منهجية ومقالات فكرية وأسمع له محاضرات ومناقشات وحوارات علمية، وأحضر بعض الندوات والمؤتمرات، **وهو في ذلك كله يبدأ على ثبات ويثبت على مبادئ بوسطية واعتدال، وبمنهجية واضحة ذات تأصيل شرعي وتفصيل واقعي، ويظهر لدى المتأمل في تراثه العلمي أن الله قد منحه من سعة الحفظ وبداهة التفكير مع قوة الحجة ونباهة التنظير ما يقنع به المؤالف والمخالف، لا سيما المنصف لا المتعسف .**

ولعل أهم وأعظم سبب لذلك الثبات المنهجي والتأثير الخطابي هو صلبية مقاصد الشريعة في بنائه العلمي ومركزيتها في منهجه التفكيري؛ حيث جعلها قبلة اجتهاداته وبوصلة تفكيره؛ فكانت

ومازالت هي مصادر هواجسه وبواعث خواطره، بل صارت هي شغله الشاغل في سره ونجواه، وهي في الماضي والحاضر ديدنه وهجيراه، وسيبقى على ذلك-إن شاء الله- حتى يأتيه أمر مولاه، **وما من عالم له فهم عميق بالدرس القرآني، وارتباط وثيق بالتأصيل المقاصدي إلا بعث الله في علمه حياةً؛ تُظهِر ثباتاً في تأصيلاته، وجعل في عمله حيويةً؛ تُثمِر بركةً في آثاره؛ إذ المقاصد أرواح الأعمال !!**

ولا غرابة من توصيفه -حفظه الله- بالارتقاء في تلك المنازل الرفيعة وبالصعود إلى تلك المقامات السامية؛ فإنه منذ المراحل الأولى من عمره و هو متنقل بين تعلم العلم الشرعي وتعليمه لا سيما علم أصول الفقه ومقاصد الشريعة؛ حتى كتب الكثير من المؤلفات والبحوث والمقالات، وصار له الكثير من الطلاب المتميزين المنتشرين داخل المملكة المغربية وخارجها، وفيهم مئات المسئولين في الإدارات الحكومية، ومآت الأكاديميين في المؤسسات العلمية والجامعات ساعده على ذلك الارتقاء؛ كثرة أساتذته وتنوع مواهبهم مع غزارة علومهم وجزالة عباراتهم، وكان لفتق ذهنه وتوسعه فكره باستصلاح المدرسة المالكية -التي تعمق في أصولها وحقق في فروعها- أثر كبير، **وقبل هذا وذاك سلامة فطرته وتنور بصيرته بصلاح البيئة التي نشأ فيها؛ [القصر الكبير] تلك البلدة المعروفة بكرم الأصول ونبل الطباع، والتي كان لها -ومازال - من اسمها حظ ونصيب، ويصدق فيها وفيه قول الشاعر:**

وهل ينبتُ الخطيَّ إلاَّ وشيجُهُ
وتُغرَسُ إلاّ في مَنابِتِها النّخْلُ

سأكتفي بهذا الاستهلال من التنويه بمكانته على سبيل الإجمال؛ لأن المقام لا يقتضي الاستطراد في ذلك، وإنما أردت لفت انتباه القارئ الكريم بأن وسطيته واعتداله ووضوح منهجيته العلمية مع علو مكانته الاجتماعية وتحقق ملكته الاجتهادية، ورغم رفعه لشعار المسالمة بمقابلة التكفير بالتفكير!! كل ذلك لم ولن يشفع له في قبول كل ما يصدر عنه من فتاوى أو يتبناه من آراء، بل ذلك لا يُقتضى شرعاً ولن يُرى واقعاً؛ لأنه بشر يعلم ويجهل ويصيب ويخطئ، وفي اجتهاداته ما يقبل وما يرد .

ومن باب التحري والإنصاف فهو -بحق- مجتهد متحرر غير مقلد، وإن كان مالكي النشأة فقد أسهم مذهبه -بأصوله المقاصدية- في تفتحه على بقية المدارس والمذاهب الفقهية، فلا يمكن أن تُحصر اجتهاداته وأراؤه في مذهب محدد أو تقصر على اتجاه معين؛ كونه يفتي بما يراه حقاً وصواباً وفق دليل صحيح أو استدلال صريح بميزان الاجتهاد القائم على أصوله المعلومة وقواعده المعروفة، ولا يهمه بعد ذلك موافقة غيره من المجتهدين أو مخالفتهم!
وبناء على ذلك فهو في غالب اجتهاداته موافق ومتوافق مع جمهور علماء الأمة- المتقدمين والمعاصرين- وله اجتهادات فقهية وآراء فكرية كانت مثار جدال ومازالت موضع أخذ ورد في الساحة العلمية، بل بعضها مخالف لما هو مستقر ومشهور في الفقه الإسلامي، ومع هذه وتلك- بين فترة وأخرى- تصدر له فتاوى أو تظهر له آراء في مسائل وقضايا معاصرة يحصل حولها جدل وضجيج- وفي الغالب يسهم في تعقيد الخلاف حولها، وتأجيجه وتوسيع نطاقه رويبضات من الأعلام وإمعات من الإعلام-، وأقوى ما يلفت الانتباه منها أنه قد يُفهم من مضمون بعضها-

توصيفاً أو توظيفاً- نوع من التضامن والإسناد لأفكار وأدبيات تتبناها وتدعوا إليها تيارات مضادة للفكر الإسلامي أو متعارضة مع المنهج السني!!، وبسبب ذلك وغيره حصل ويحصل خلاف وجدال بين أهل الشأن العلمي حول تلك الاجتهادات الفقهية والآراء الفكرية وتتباين مواقفهم حولها، وتتعدد توصيفاتهم -لها وله- بتعدد اتجاهاتهم ومناهجهم؛ وهو في ذلك كله مثله مثل كثير من العلماء المصلحين عبر التأريخ لهم محبون موالون، وكارهون معادون، ولهم موافقون ومخالفون .

ولستُ معنياً بالتنبيه على مواقف وتوصيفات المتناقضين معه كلياً، أو من ساروا و صاروا على شاكلتهم؛ كون خلافهم معه ومع كل علماء المسلمين خلافاً في المصدرية والمنهجية وقائماً على الجحود والتضاد مع الإنكار والعناد

كما أني بهذا المقال لا أستهدف من يربط الموافقة بالمحبة أو يربط المخالفة بالكراهة: وعين الرضا عن كل عيب كليلةٌ ... ولكن عين السخط تبدي المساويا

وإنما استهدف واستعطف من كان بين ذلك قواماً من أصحاب العقول الراجحة والبصائر النيرة الذين يربطون آراءهم وأفكارهم بالشرعنة لا بالشخصنة، ولا يغطّون معالم حقائق الموضوعية والإنصاف بدخان حرائق الضغينة والاختلاف، أو بحلوان ملاعق المحبة وعلائق الائتلاف.

كذلك لا أخاطب في هذا المقال أصحاب النظرية الانقلابية على المنظومة الأصولية الذين ينادون بإعادة قراءة النص وفق منطلقات عقلية ومعطيات عصرية مع أخذ المصدرية في النص الشرعي ونبذ المنهجية في الفهم الشخصي؛ تحت شعار: النص مقدس والتفكير حر، **وإنما أخاطب أصحاب النظرية الجامعة بين قدسية المصدرية وسلامة المنهجية الذين لسان حالهم ومقالهم: النص مُقدس والتفكير مُهَنْدَس.**

وأخص من هؤلاء على وجه التأكيد الذين لهم ملكة علمية تمكنهم من سلامة الفهم وصحة الاستنباط مع الجمع بين تحقيق المعرفة في الحال وتدقيق النظر في المآل، وأهم ما ينبغي توفره في هذه الطائفة -إلى جانب ما سبق ذكره- اليقظة الدائمة من خطر الوقوع في المنزلقات المنهجية التي من أخطرها -في هذا السياق- الخلط في استعمال المفاهيم المصطلحية؛ **كون المصطلحات الشرعية إذا استعملت في غير سياقها المعرفي ونقلت إلى غير نطاقها التخصصي ترتب على ذلك آفات فكرية ومآلات كارثية على مستوى الفرد والمجتمع والأمة!!**

ومن باب التمثيل لا الحصر: منزلق الخلط بين استعمال مصطلحي الحق والباطل الخاصين بالأحكام القطعية والعقدية، وبين استعمال مصطلحي الصواب والخطأ الخاصين بالأحكام الاجتهادية الظنية:

حاصل ذلك وخلاصته: أنه ينبغي استعمال مصطلحي الصواب والخطأ في معالجة الخلاف المتعلق بالمسائل الاجتهادية؛ حتى يتم التعامل مع المخالف بما يتناسب مع هذين المصطلحين من تأليف وتخفيف وبما يترتب عليهما من ترك الشدة في الإنكار مع التماس وقبول الأعذار؛ فتأخذ المسائل الاجتهادية موقعها الطبيعي في تراث الملة وواقع الأمة، وتكون مصدرا للذكاء العقلي وسبباً للإثراء الفكري!!

وبالمقابل لا ينبغي استعمال مصطلحي الحق والباطل في معالجة الخلاف المتعلق بتلك المسائل، حتى لا يلتبس الأمر على العامة وأنصاف المتعلمين؛ فترفع في نظرهم إلى مصاف المسائل القطعية والقضايا المصيرية، ويترتب على الخلاف فيها آفات فكرية -من تكفير وتضليل وتبديع وتفسيق-، ومآلات كارثية؛ حيث يعقد على ذلك الخلاف ولاء وبراء، وتنشأ بسببه معارك وهمية ومفاسد واقعية؛ تجعل كلَّ جنودها غارمين ومُجْهدين لا غانمين ولا مجتهدين!!

وبعد هذا الإجمال في هذه المقدمة التي تعد من قلب الهدف وصلب المهمة، وإن كنت لم أقصد بها التعريف بذاته وشخصه؛ فهو أشهر من أن يذكر لاسيما في دول المغرب العربي وليس يصح في الأذهان شيء ... إذا احتاج النهار إلى دليل **وإنما قصدت بها التأكيد على صحة منطلقه وسلامة منهجه من باب المشاركة في المدافعة عن أحد علماء المسلمين -الذين أسهموا بعلومهم في حماية الملة وخدمة الأمة-؛ انتصاراً لهويته وموضوعيته لا تعصباً لذاته الشخصية أو لجهته التنظيمية، ويمكن إجمال تلك المدافعة بالأوجه الآتية :**

الوجه الأول: الإسهام في تطمين أهل الشأن العلمي ممن يسمع أو يقرأ ما يثار وينشر حول بعض اجتهاداته وآرائه، ولم يقرأ من تراثه العلمي ما يدرك المعالم المنهجية لاجتهاداته العلمية وآرائه الفكرية، وفي مقدمتهم طلاب المراكز العلمية المتفرغون لطلب العلم في الأقسام الداخلية، ولاسيما الذين يعيشون في دول جنوب الجزيرة العربية التي بينها وبين بقية دول العالم الإسلامي- في أقصى المشرق وأقصى المغرب- من اختلاف الأحوال والبيئات ما يترتب عليه تباين عند النظر إلى متعلقات تلك الاجتهادات؛ **فقد تكون بعض الأمور في تلك الدول مما يُعرف ويؤلف، وهي نفسها في هذه الدول مما يُستنكر ويُعاف، وعند التحقيق في مناطاتها وفق خصوصية الأحوال والبيئات؛ يظهر للمنصف أن مآل ذلك الاختلاف والتباين ائتلاف وتضامن؛** لأن لتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال أثراً في تغير الفتوى واختلاف الأقوال في المسألة الواحدة، بل مراعاة ذلك -عند تقرير الأحكام وتنزيلها- من الأصول المعتمدة والمناهج المتبعة لدى علماء الأمة -في كل عصر ومصر-، ويعتبرون ذلك من تغير التنزيل واختلاف التفصيل لا من تغير الدليل واختلاف التأصيل .

ومما تجدر الإشارة إليه -في هذا السياق- أنه ينبغي على من يتحرى الإنصاف عند النظر في الفتاوى المثيرة التي يظهر فيها نوع من المخالفة للنصوص الشرعية؛ **أن يعتبر تفاوت البيئات والأحوال في وجود وتجذر المفاسد التي يتعسر أو يتعذر التمكن من درئها كلها؛ كون الاجتهاد فيها قائماً على استنقاصها لا على استئصالها،** ويمكن توضيح ذلك -من باب التمثيل لا الحصر- بثلاث حالات:

الحالة الأولى: هناك بيئات تكثر فيها الإكراهات والمكايدات السياسية وتظهر فيها المشاكل الاجتماعية، وتتعقد فيها الإشكالات العلمية والمشكلات الفكرية؛ فيعيش فيها أهل الشأن العلمي في أحوال مضطربة متغيرة تشبه حال الأرجوحة؛ تارة تدفعهم تلك الأحوال إلى الإفتاء بالممانعة، وتارة أخرى تدفعهم إلى الإفتاء بالمطاوَعة، وهم في كل ذلك لا يخرجون عن فقه الموازنة الذي يقتضي درء أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما .

الحالة الثانية: هناك بيئات مختلطة في ثقافتها مخترقة في هويتها، تظهر فيها الحاجات العامة وتكثرت فيها الضرورات الخاصة إلى مباشرة أعمال وتولي مناصب، وإن كانت مشتبهة أو محرمة في ذاتها وطبيعتها أو كانت مشتملة على مفاسد ومحرمات في بعض جوانبها وحالاتها؛ فيتم الإفتاء في ذلك بناءً على تحقق الحاجة العامة أو الضرورة الخاصة مع اعتبار المناطات الخاصة في كل حالة .

الحالة الثالثة: هناك بيئات المسلمون فيها جاليات وأقليات، ويكون سقف ممارستهم لشعائرهم الدينية محصوراً على مجالات معينة، وهم في بقية المجالات محكومون بالسياسات العامة للدولة ومطالبون بتنفيذ التشريعات والقوانين السارية، وفيها -بلا شك- ما هو متضاد مع نصوص الشريعة الإسلامية ومبادئها العامة، ولا يسمح لهم في تجاوزها أو استبدالها، فلا بد في هذه الحالة ونظائرها أن يكون الإفتاء مقصوراً على العلماء المطلعين على حقيقة الأحوال في تلك البيئات؛ كونهم أدرى بما لا يمكن الاستغناء عنه من تلك المجالات نظراً لما تقتضيه الحاجة العامة أو الضرورة الخاصة، وغالب فتاواهم -بحكم طبيعة تلك المجالات- لن تخرج عن ارتكاب أخف الضررين بدفع أشدهما.

الوجه الثاني: أنه في منهجه العلمي أكبر من أن يستوعبه حزب أو تنظيم أو تحده جماعة أو تجرَّه وظيفة أو يُجَيِّره منصب -أحسبه كذلك والله حسيبه- أقول ذلك رغم إدراكي بأنه في كل مراحل حياته قد جمع بين الريادة العلمية والقيادة التنظيمية-وهو الآن على رأس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين-، وأنه -بناءً على ذلك التوصيف- قد حصل منه الكثير من الجهود والأنشطة العلمية المساعدة والكثير من الكتابات والمقالات الفكرية المساندة لجماعته التي ينتمي إليها ويتبنى أدبياتها؛ لأن ذلك كله حاصل ويحصل منه ضمن منهجية علمية واسعة جامعة بين الخصوصية الوطنية للمملكة المغربية والخصائص الفكرية للأمة الإسلامية، ولم يكن محصوراً في إطاره الحركي أو مقصوراً على ارتباطه التنظيمي .

أردتُ التنبيه على ذلك؛ نظراً لكثرة المنزلقين الذين جعلوا للارتباطات التنظيمية والمكايدات السياسية أثراً في تأصيل أو توجيه اجتهاداتهم وآرائهم العلمية؛ حتى أن بعض الفتاوى قد تصدر منهم وفيها ما فيها-تلميحاً أو تصريحاً- من المراعاة والتوافق مع أدبيات انتمائهم الحركي أو توجيهات ارتباطهم التنظيمي، وبالمقابل فيها ما فيها من التعريض بالمخالف والتحريض عليه والتشهير به، بل قد تصدر منهم فتوى تنص على جواز الشيء ومشروعيته مع التأكيد عليه ثم بعد فترة تصدر منهم فتوى تنص على تحريم ذلك الشيء نفسه ومنعه مع التحذير منه **!**

ولو كان إفتاؤهم -بجواز ذلك الشيء ومنعه- مبنياً على تأصيل شرعي وتفصيل واقعي واعتبارٍ مآلي فلا حرج في ذلك ولا لوم عليهم بذلك؛ لأن الفتوى قد تختلف باختلاف الأحوال والأزمنة والأمكنة كما هو سائغ ومقبول عند علماء الأصول- وهو ما سبقت الإشارة إليه-، وإنما الحرج واللوم عليهم عندما يتم تأصيل ذلك أو يتم توجيهه وفق ما يخدم ارتباطهم التنظيمي وانتماءهم الحركي؛ فذلك يعد تأصيلاً لا أصل له وتوجيهاً لا وجه له، وإتيانا بما يتناقض تناقضاً كلياً مع شرف مقام الإفتاء؛ كونه أسمى مقامات النبوة التي من خلالها بلّغ الرسول -عليه أزكى الصلوات وأتم التسليم- الرسالة كما تلقاها من الله حسب الحكمة البالغة والغاية السامية {وما أرسلناك إلا رحمةً للعالمين}، وقد ورث العلماء الرسالة العلمية من بعده، **ومن آكد مقتضيات**

حملها بقوة وأدائها بأمانة، أن تكون اجتهادات العلماء وتصرفاتهم محققة لتعميم الرحمة ونشرها لا تأميمها وقصرها!

ذلك الانزلاق المشار إليه سابقاً -مع أسباب أخرى- أسهم في جعل الغالب من أهل الشأن العلمي والدعوي غير المنتسبين إلى التنظيمات والحركات الإسلامية، -ولاسيما الذين يرون إطلاق تحريم ذلك الانتساب- ينظرون إلى المؤلفات والاجتهادات أو المقالات الصادرة من العلماء المنتسبين إلى تلك التنظيمات نظر توجس وارتياب، بل منهم من يرفضها ويدعو إلى مقاطعتها مقاطعة تامة؛ تقرباً بذلك إلى الله!، وإذا كان هذا الموقف -المعارض والرافض- حاصلاً من المتدينين؛ فحصوله من عامة المسلمين آكد وأشد؛ كونهم أعظم تأثراً بالمكايدات السياسية والحملات الإعلامية التي-بين فترة وأخرى- تستهدف العلماء وتوجَّه ضد اجتهاداتهم وأنشطتهم العلمية، لا سيما ما كان من تلك الاجتهادات متعلقاً بتدبير الشأن العام أو متعارضاً مع مصالح النافذين؛ حيث يحصل ضد العلماء القائلين بها تهويلٌ إعلامي قد يبلغ تأثيره مبلغ السحر في قلب المفاهيم وتغيير التصورات؛ حتى يُخَيل لكثير من الناس أن كل عالم منتسب إلى جماعة أو له انتماء تنظيمي؛ فلا ثقة بعلمه !

فكان لا بد من الإسهام في تبرأة ساحة العلماء المنتسبين إلى الجماعات والتنظيمات القائمة على أفكار صحيحة ومناهج مستقيمة؛ كونهم يرونها وسائل مشروعة ومن خلالها تتم المشاركة الإيجابية في حماية الملة وخدمة الأمة، ولا ينبغي أن ترفع إلى مصاف الغايات التي يعقد عليها الولاء والبراء، فلو حصلت أخطاء من بعض العلماء تحت -تأثير التعصب وحب الغلب- فلا ينبغي أن يقروا على أخطائهم ولا يجوز تعميمها على غيرهم من العلماء؛ إذ ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة .

الوجه الثالث: أن ما قلته في توصيف منهجيته العلمية بأنها أكبر من أن تحصر أو تقصر-حسب ما سبق بيانه- كل ذلك لا يقتضي التزكية المطلقة؛ كون من عاش عقوداً من عمره –وما يزال- محسوباً ومنسوباً إلى أكبر جماعة إسلامية، وهو في صدارتها ومن أبرز المنظرين فيها -مع كثرة المكايدات بها وشدة الإكراهات عليها واختلاق الخلافات معها- فأنه مهما حاول أن يكون انتصاره لها أو دفاعه عنها على سبيل التسويغ الشرعي لا التسويق التنظيمي المجرد !!؛ فإنه -لسبب أو لآخر وفي ظروف معينة- لا بد أن تصدر منه بعض الاجتهادات والآراء الفكرية مشوبة بنوع من الرغبة الشديدة في شرعنة وتقوية ماله صلة بها -فكراً وسلوكاً-،لا سيما تلك الاجتهادات والآراء المرتبطة بالمرافعات والمدافعات والقائمة على فقه الموازنات؛ إذ هي-أكثر من غيرها- مظنةً للتأثر والتأثير وعرضةً للتغير والتغيير!، وليس في هذا الاستدراك أي تطاول أو تحامل على أستاذنا الكريم لعدة أسباب أبرزها ثلاثة، وهي الأسباب الآتية:

السبب الأول: هذا الاستدراك يُعدُّ من باب الاستثناءات والتوقعات؛ كون النفس البشرية مجبولة على القصور والتقصير مهما أوتيت من العلم أو ارتقت في معارج المعرفة، ولذلك كانت العبرة عند العلماء في تحقق أهلية المجتهد هي غلبة الإصابة في اجتهاداته وكثرة التوفيق في آرائه لا استمرار واطراد ذلك، وجعلوا ذلك قاعدة ثابته؛ فقالوا: الحكم للغالب والنادر لا حكم له .

السبب الثاني: لا بد من التفريق بين وقوع الأخطاء -في الاجتهادات والآراء- القائمة على تصور معالجات واقعية أو تحديد إجراءات آنية وبين وقوع الأخطاء -في الاجتهادات والآراء - القائمة على تأصيلات علمية أو تقعيدات منهجية؛ فالأولى يمكن تحملها أو استدراكها؛ لأنها

أخطاء جزئية تطبيقية ذات أثر محدود-وهي المقصود الأصلي بالاستدراك-، والأخرى قد لا يمكن تحملها أو استدراكها؛ لأنها أخطاء كلية منهجية ذات أثر ممدود، وقد سبق التنبيه بأن أستاذنا يجتهد ويفتي وفق منهجية علمية ثابته، ولا يهمه بعد ذلك موافقة غيره من المجتهدين أو مخالفتهم بما في ذلك مخالفته لكثير من العلماء المنتسبين إلى جماعته، وهو ما سيتم إثباته لاحقاً بعون الله تعالى .

السبب الثالث: هذا الاستدراك فيه اتباع له لا ابتداع عليه؛ فهو- حفظه الله- كثيراً ما يدعو العلماء والباحثين إلى إثراء القضايا والمسائل العلمية؛ بطرْق المناقشات الفكرية وطرح الإشكالات المنهجية، مع التشجيع على الانتقادات الإيجابية، والتحفيز على المراجعات الهادفة، **بل هو بلسان حاله أقوى حرصاً على ذلك وأشد إغراءً بذلك؛ فالذي يتأمل في كثير من اجتهاداته وآرائه، يدرك –يقيناً- بأنه يريد من خلالها إيصال رسالة إلى علماء ومفكري الأمة خلاصتها وحاصلها: أن ثمة أبواباً إنْ لم يطرقها ويفتحها العلماء والخبراء بحكمة؛ اقتحمها وكسرها الجهلاء والسفهاء بفتنة !!**

ولعل أقوى ما يثبت وفاءه لتلك الدعوة؛ أنه في هذه الفترة تم إنشاء مجموعة علمية، أعضاؤها من جميع دول العالم الإسلامي، وتخصصاتهم العلمية متنوعة، وأهم مقاصدها وأعظم أهدافها دراسة ومناقشة إنتاجه العلمي: تقديماً وتعريفاً وتلخيصاً ونقداً -وإن لم تكن للأستاذ يد في إنشائها- فهي من صدى صوته الفكري ومن صوى منهجه العلمي، ولن يسعه إلا قبولها وأن يكون أحد أعضائها يصحح وينقح ويشارك ويناقش -عطاءً وأخذاً وتأثيراً وتأثراً- لسان حاله ومقاله: الحكمة ضالة المؤمن حيث ما وجدها فهو أحق بها !

ومما يؤكد أهمية مثل هذه المبادرات، بل ويقتضي تفاؤل أستاذنا بها؛ أن المطلع على تراث العلماء المحققين -عبر العصور- لاسيما علماء الأصول والمقاصد، يلحظ أن اقتحام المسائل ذات الإشكالات المثيرة والمناقشات المستمرة معلم من معالم اجتهاداتهم، ومن الموافقات العجيبة أن هذا المعْلم ظاهرٌ بقوة في تراث أعلام المغرب العربي؛ فالشاطبي –رحمه الله- أثار عدة مسائل تناولها الذين جاءوا بعده بالاستدراك والنقد أبرزهم الطاهر بن عاشور-رحمه الله-، وهذا بدوره أثار مسائل أخرى، فجاء الذين بعده فنقدوها ومنهم أستاذنا الريسوني-حفظه الله-؛ **فظهور هذه المبادرة لتفعيل جهود نخبة في الأمة وإشغالهم-بطواعية ومحبة- في عرض ودراسة إنتاجاته العلمية ومراجعة اجتهاداته ونقد آرائه في حياته -مع إشراكه ومناقشته في ذلك- تعد من أعظم النعم عليه وعليهم وعلى جميع المسلمين؛ إذ فيها ما فيها من الإثراء العلمي والنضج المنهجي مع زيادة التقييم والتحسين -تأصيلاً وتوصيفاً وتوظيفاً- وخير ذلك –بلا شك- عائد على الجميع بحماية الملة ونفع الأمة!**

وكوني في هذه المفردة المتعلقة بالمجموعة العلمية؛ أخاطب نخبة تغني في مقامهم الإشارة عن العبارة، ويكفي في حقهم التلميح عن التصريح؛ أختم كلامي حولها بالقول: **أنه لا بد من اختيار أعضائها بعناية وفق مقاصدها المذكورة، ولا يضاف إليها إلا من في إضافته إضافة ؛ لأن فكرتها لم تأت من فراغ، وإنما هي ضرورة أكيدة أو حاجة شديدة؛ اقتضتها طبيعة إنتاجاته العلمية -لا سيما تلك الاجتهادات والآراء التي فيها نوع من الجرأة والإثارة- فإذا لم توجد**

المبادرات العلمية للتأمل فيها من قبل المختصين المنصفين؛ فإن البديل هو فتح الذرائع للتحامل عليها من قبل الملصقين وأنصاف المتعلمين!

وبعد هذا المقدمات التوصيفية والتنبيهات المهمة -التي لم تخرج عن مقصود المقال من حيث عرض مضمونه على سبيل الإجمال- يمكن عرض المقصود على سبيل التفصيل، وليس في هذا تكرار أو اجترار للأفكار؛ كون المقال معروضاً على عموم المختصين والمهتمين بالدراسات والاجتهادات الشرعية، وهم -بلا شك- مستوياتهم العلمية متعددة، ولهم مدارك ذهنية متفاوتة؛ فما كان معروضاً على سبيل الإجمال قد يكون مقصوده ظاهراً عند طائفة منهم وغير ظاهر عند أخرى، ولا يمكن أن يزول ذلك الغموض إلا بالتفصيل، ولذلك قيل: إن لكل مقام مقالاً ، وبالمثال يتضح المقال !

ومراعاةً لذلك لابد من التفصيل في بيان ما تم إجماله -سابقاً- وذلك بعرض بعض المفاهيم والمضامين المستفادة عند التأمل في اجتهاداته وآرائه، وذلك بتوصيفات منهجية ظاهرة لا بتأصيلات علمية معمقة، كون المقصود هو توضيح الفرق بين سلبيات الإجحاف في التحامل، وإيجابيات الإنصاف في التأمل؛ إغراءً بهذه وتنفيراً عن تلك .

وسأقتصر على عرض نموذجين: أحدهما من الاجتهادات الجريئة والآخر من الآراء المثيرة من باب التمثيل لا الحصر؛ كون إنتاجاته العلمية -من هذا النوع- أكثر من أن تحصر وأوسع من أن تعرض في مقالات محدودة، وقد أخترت النموذجين لتحقيق المقصود؛ كونهما من النماذج التي حصل حولهما كثير من الجدل والنقاش، وما زال ذلك في تناسل وتسلسل إلى يومنا هذا !

وما أود التنبيه عليه -قبل عرض النموذجين- أني قصدتُ مخاطبة أهل الشأن العلمي المدركين ضرورة التزام المنهجية لفهم الإشكالات وأهمية تحري الموضوعية في حل المشكلات؛ لعل في ذلك تنبيهاً لهم على حتمية وضع معالم منهجية لضبط المناقشات في الاجتهادات العلمية والآراء الفكرية، ولاسيما ما كان له ارتباط بالشأن العام على مستوى الدولة أو الأمة.

ولا شك ولا ريب أن ما سيتم عرضه في النموذجين من توصيفات وآراء، سيكون فيها ما يقبل وما يرد، وفيها ما يؤخذ وما ينبذ، وإن فاتني غالب الصواب فيها وحسن العرض لها؛ فحسبي سلامة المقصد فيها وحسن التنبيه على فكرتها، ويمكن توضيحها بعرض النموذجين على النحو الآتي: :

☆النموذج الأول: فتوى القروض المخففة الميسرة

أستمعت أكثر من مرة إلى كلامه حول موضوع القروض المخففة الميسرة بنسبة لا تتجاوز ٢% في المدن و 1.75 في البوادي .
https://www.youtube.com/watch?v=EJhQ8ciExjM

وبالمقابل قرأت وسمعت الكثير من التعليقات والردود التي تنوعت في أهدافها ومقاصدها بين تأييد مطلق ونقد محقق ونقض غير موفق، وقد لفت انتباهي ما حصل في بعضها من تغليب التحامل والإجحاف على التفاعل والإنصاف؛ فاستغربتُ من غياب الموضوعية -عند مناقشة هذا الموضوع، **لا سيما في بلد هو ملتقى حضارات ونادي حوارات، وصار علماؤه ومثقفوه مشهورين بسعة الأفق وبعد النظر ورحابة الصدر، وهو ما جعلهم يسمعون ويناقشون المؤالف والمخالف بمسار علمي واسع ونَفَسٍ حواري ماتع، بل كثير منهم يقابلون التكفير بالتفكير والتفسيق بالتنسيق والتبديع بالتطبيع !!**

ولم أقصد –في هذا السياق- التأكيد على الفتوى أو الرد عليها-من حيث تعلقها بالموضوع-، وما ينبغي لي أن أتجرأ على ذلك؛ لوجود من هو أول وأولى، وأسبق وأحق، لاسيما وأن ما أجهله وما لا أفهمه في الموضوع، هو أضعاف ما أعلمه وأفهمه، ولا شك أن علماء المغرب هم أعلم بالموضوع وأقدر على التصور له والإفتاء بحكمه؛ فأهل مكة أدرى بشعابها.

وإنما دفعني ذلك الاستغراب أن أدفع بالتي هي أحسن، وأدافع بما أمكن- اهتماماً ببراءة الذمة وإسهاماً بنصح النخبة-، وذلك من خلال محاولة التوصيف المنهجي للفتوى؛ بقصد الإسهام في التنبيه إلى أهمية وضع معالم منهجية للردود والمناقشات العلمية في هذا الموضوع ونظائره، ويمكن إجمال ذلك على النحو الآتي :

أن المقصود بالتوصيف المنهجي للفتوى المشار إليها هو الوقوف على المنطلقات والأصول والتصورات التي ابتنت عليها، وبناءً على معرفة ذلك يتم الحكم عليها؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ويمكن إجمال توصيفها-من صريح ومضمون كلام المفتي-: أنها قد تضمنت الإفتاء بالجواز بصور متعددة تبعاً لتعدد الاحتمالات في تحقيق مناطها وتصور مآلها، ويمكن عرض تعدد صور الجواز في الفتوى على النحو الآتي:

الصورة الأولى: أن الاقتراض جائز لدخوله ضمن القرض الحسن؛ باعتبار أن الأجور التشغيلية والنفقات المالية المتعلقة بتسيير وتدبير القروض- في الغالب- قد تساوي نسبة الفائدة المكتتبة في العقد -إن لم تزد عليها-؛ فبهذا التوصيف -على فرض أنه لا يوجد قصد ولا تذرع إلى التربح- قال بالجواز

الصورة الثانية: أن الاقتراض جائز؛ وذلك من باب الترخص لأصحاب الأعذار الذين ليس لهم خيارات أخرى-على فرض حصول المؤسسات المقرضة على شيء من نسبة الفائدة؛ لعدم تحقق مساواة النفقات مع الفائدة -ووجه جواز ذلك بالآتي:

▪أن الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة

▪أن المصالح الغالبة مقدمة على المفاسد المغمورة

▪ويمكن إضافة اعتبار عموم البلوى، ولا سيما أن بلوى الوقوع في اليسير من الربا قد عمت وطمت المؤسسات والمصارف الرسمية والأهلية، بما في ذلك الكثير من المؤسسات والمصاريف ذات الأنظمة أو التوصيفات الإسلامية .

الصورة الثالثة: أن الاقتراض جائز باعتبار الضرورة الملجئة ، وإن بقت نسبة الفائدة للمؤسسات المقرضة .

هذا مجمل ما تيسر لي فهمه من كلامه حفظ الله وتولاه -وإن لم أوفق إلى درجة الإحكام بفهم عباراته ونقل مضمونها- فحسبي خلاصة ما أريد تحقيقه وإثباته من توصيف الفتوى وهو : أن المفتي قد ربط الجواز بناءً على تصور معين أوعند تحقق الحاجة الشديدة أو الضرورة الملجئة.

ومع التماس العذر لما حصل من شدة في بعض الردود والتعليقات على الفتوى؛ كونها متعلقة بما هو من آكد وأشد المحرمات القطعية، إلا أنه -رغم ذلك- لا يوجد مسوغ لكثير مما تضمنتها تلك الردود والتعليقات من تشنيع وتقريع؛ كون الفتوى لم تنازع في أصل تحريم الربا، وحاشا أستاذنا أن يفكر بذلك -بَلْهَ- أن يصرح به، وكان بإمكان الكثير من أصحاب تلك الردود والتعليقات- لا سيما أهل التخصص في الشأن العلمي- أن يناقشوا الفتوى بتأمل وموضوعية، ولهم أن يسندوا آراءهم بكل ما أوتوا من قوة علمية وتجارب واقعية؛ حتى يكونوا من ذوي القول المسموع والرأي المتبوع، ويمكن ذكر أمثلة على ذلك بالفرضيات الموضوعية الآتية:

(١)- إذا ثبت لديهم تصورٌ مغاير أو أثبتوا تصوراً أخر فله حكمه؛ لأن الفتوى تختلف وتتغير بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات.

(٢)- إذا لم تتحقق الضرورة الملجئة أو الحاجة الشديدة، فالحكم باق على أصل التحريم؛ لأن ربط وتقييد حكم الجواز بالضرورة أو الحاجة يستلزم القول بخلافه عند انتفائها!، وهذا من الأمور المعلومة لدى علماء الأصول .

(٣)- لهم أن يقولوا بأن الفتوى-وإن لم يكن فيها تصريح بإباحة الربا-؛ فإنها قد تتخذ ذريعة إلى تطريق وتسويق الربا على أبعد مدى وأوسع نطاق، ولن يقتصر العمل بها على موضعي الحاجة والضرورة، لا سيما وجميع الأحوال -شخصية واجتماعية وسياسية- مهيأة ومهيئة لذلك، وأخطر من ذلك كله أن يتم ذلك التذرع بتوصيف شرعي؛ وهو ما يسهم في كسر حاجز الورع في نفوس المتدينين ويوسع أبواب الطمع في نفوس الماديين، ومع هذا وذاك يصعب تدارك الخطر ورفع الضرر .

وعلى فرض صحة تلك الفرضيات أو تحقق تلك التوقعات؛ فهي محل قبول واتفاق وكفى الله المجتهدين شر الجدال !

☆النمـــوذج الثـــاني: مقـــال مســـتقبل الإســـلام بـــين الشـــعوب والحكـــام
https://www.rabtasunna.com/5868

إلى جانب ما هو معروف عن أستاذنا من غزارة في العلم وقوة في التأصيل ودقة في التفصيل، فقد اشتهر بالدراسات المنهجية النقدية، وكان لتخصصه الأصولي المقاصدي أثر كبير في إغناء وإثراء تلك الدراسات وتوسيع نطاقها؛ لتشمل عدة مجالات، ولم يفرق في نقده بين مؤالف ومخالف- إذا اقتضت ذلك ضرورة أو دعت إليه حاجة- وهو ما وسع من دائرة المنازعين له والمختلفين معه؛ وترتب على ذلك حصول نوع من التحامل عليه، بل وتحويل بعض دراساته وكتاباته إلى غير وجهتها المقصودة منها، لا سيما في المواضيع التي يطغى فيها التوظيف السياسي على التوصيف العلمي .

حصل ويحصل ذلك بين فترة وأخرى ولم يشفع له كون غالب تلك الدراسات والكتابات هي للاستنهاض والبناء لا للنقض والإلغاء، وكونها في سياق المعالجة والوئام لا المحاجة والخصام. وقبل هذا وذاك هي اجتهادات وآراء يمكن مراجعتها ومناقشتها، بل هو يصرح ويلح على ذلك ؛ فما وافق منها الحق والصواب تم قبولها، وما كان منها خلاف ذلك تم ردها ، من غير تحامل أو اتهام .

ولعل أظهر ما يمكن التمثيل به؛ لإثبات ظاهرة الردود والتعليقات على كتاباته النقدية مقاله المشهور: **مستقبل الإسلام بين الشعوب والحكّام**

هذا المقال -قبل فترة-حصل حوله الكثير من الضجيج والعجيج، وكان غالب المتصدرين لذلك هم من أهل الشأن العلمي داخل الصف الإسلامي؛ ويمكن توصيفهم إلى فريقين:

الفريق الأول: قابل المقال بالرفض، وأكثر أفراده من أبناء الحركات والتنظيمات الإسلامية؛ كون المقال-حسب توصيف المتعصبين فيها- قد تضمن نقضاً لأقوى أصولها، وطمساً لأهم فكرة فيها.

الفريق الثاني: قبل المقال وقابله بتفهم وتعقل؛ باعتباره نوعاً من المراجعة الفكرية القائمة على ترتيب القضايا العامة في الأمة؛ لتقديم الأهم على المهم حسب اختلاف الزمان والمكان والأحوال

وهناك فريق ثالث-من خارج الصف الإسلامي- قابل المقال بنوع من الرضى ، وكان من ضمن أفراده دعاة للتغريب وهواة للتخريب-لاسيما من دعاة العلمانية-؛ كون المقال-حسب توصيفهم- سيسهم في الترويج لأعظم مقاصدهم وتقوية صلب دعوتهم الرامية إلى فصل الدين عن الدولة.

وللوقوف على مدى غلو وتحامل بعض أصحاب الردود على المقال، يمكن البحث بعنوان المقال عل شبكة الإنترنت، ويمكن بيان نماذج من ذلك بإيراد بعض ما ورد من كلامهم-نصاً أو معنى- على النحو الآتي:

المقال: تضمن تحريفاً لما هو من أهم وأعظم المفاهيم الإسلامية؛ تقرباً للملوك والحكام، وتزامناً مع رئاسته الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ومسايرةً للمتغيرات الجديدة التي اقتضتها أحداث وتداعيات الربيع العربي، وذلك كله؛ تمهيداً لتقديم تنازلات عن بعض القضايا المصيرية في الأمة

المقال: تضمن انهزامية تخدم افكاراً مضادة للصحوة الاسلامية ، وتوهن من جهود الشعوب العربية المتعطشة للحرية والحياة الكريمة .

المقال: أحدث خرماً في أهم قواعد الدين؛ بتهوين مشروعية الدولة في الإسلام، وبخس أهمية قيامها.

المقال: تضمن كلاماً ملتبساً تعانق فيه الحق والباطل، بل جعل بينهما قوة ارتباط وشدة التصاق؛ يكاد الناظر يجزم أنَّهما قد تآخيا إلى يوم الدين .

المقال: أسهم في تثبيط العزائم عن بذل الجهود وحال دون التطلع إلى تحقيق أهم المبادئ العامة في الأمة؛ كونه تضمن نوعا من التأصيل للتنازل عنها والتقرير للسير بدونها .

وبالرجوع إلى تأريخ نشر المقال يظهر جليا مدى مساوئ التحامل في تغطية الحقائق، وتغييب الموضوعية؛ إذْ لا صلة للمقال بالتزامن مع رئاسته لاتحاد علماء المسلمين، ولا علاقة له بأحداث وتداعيات الربيع العربي، ولا بما يحصل في دولة أو أخرى، كونه منشوراً منذ مطلع القرن٢١م، ضمن مقاله (مستقبل الإسلام وإسلام المستقبل). وإنما تمت إعادة نشره في هذه الفترة، وقد صرّح بأنه لم يأمر بإعادة نشره ولم يسؤه ذلك، وأحال إلى موضع المقال –كاملاً- كما كتبه أول مرة في نسخته الأصلية، وقال: ولكل واحد أن يفهمه كما يريد وأن يعلق عليه –إن شاء- بما يريد، ولعله كان مدركاً لطبيعة المقال عندما طبعه ضمن كتابه: أبحاث في الميدان؛ كون الميدان ساحة مشتركة للسجال بالسيف والسنان، وللجدال بالحجة والبيان !!

وكان بإمكان الكثير من أصحاب تلك الردود والتعليقات تجنب الوقوع في ذلك التحامل وتلك المساوئ؛ بأن يسلكوا مسلك المنصفين ويناقشوا المقال بتأمل وموضوعية؛ حتى يمكنهم الوقوف على ماله وما عليه، ولهم بعد ذلك أن يغلبوا جانب النقد والاعتراض بموضوعية أو جانب التأييد والموافقة بمبدئية، ويمكن ذكر أمثلة على ذلك بالتوصيفات والفرضيات الآتية :

أولاً: في حلة تغليب جانب النقد و الاعتراض؛ يمكنهم ذكر أمثلة من ذلك بتسجيل المآخذ الآتية:

المقال: ليس في أعلى مصاف ما هو مألوف ومعروف عن كاتبه من إحكام في التأصيل الشرعي وإلهام في التفصيل الواقعي الذي لا يترك مجالاً للتأويلات الفاسدة والفهوم الخاطئة؛ فقد يُفهم من مضمون بعض عباراته أنه قد جعل لتيسر الشيء وتحققه أو لتعسره وتعذره مدخلاً في تحديد رتبته التشريعية وأثراً في تقدير أهميته الواقعية؛ ويخشى أن يُتخذ ذلك الفهم ذريعةً إلى تهوين وتقليل أهمية ما هو معلوم من الدين بالضرورة بمسوغ تعسر أو تعذر تحققه –مؤقتاً-.

المقال: أسهم في تصحيح مفهوم الدولة الإسلامية؛ بالحد من تضخمه وتهويله، لكنه-في الوقت نفسه- بالغ في ذلك حتى وقع في ترقيق بنيته التشريعية، وتهوين أهميته الواقعية، وكان الأصوب

أن يكون بين ذلك قواماً؛ فكون إقامة الدولة الإسلامية من الو سائل- باعتبار لما هو أعلى منها- لا يقتضي إغفال بلوغها مصاف المقاصد المهمة -باعتبار ما هو أدنى منها- وهذا مما هو معلوم لدى علماء المقاصد والأصول

المقال: بيّن أن وجوب إقامة الدين من وجوب المقاصد، وأن وجوب إقامة الدولة من وجوب الوسائل، لكنه أغفل بيان الوظيفة التكاملية لهما والعلاقة الحتمية بينهما؛ كون الدولة الإسلامية تقوى بقوته وتضعف بضعفه، وهو يقوى بقوّتها ويضعف بضعفها؛ فالعلاقة متبادلة وجد وثيقة- ومن يقرأ التاريخ يدرك هذه الحقيقة- وبناء على ذلك يمكن القول: بأنهما وإن تفاوتا في الرتبة التشريعية فقد تقاربا في الأهمية، بل قد يتحدا؛ إذ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

ثانياً: في حالة تغليب جانب التأييد والموافقة ؛ يمكنهم ذكر أمثلة على ذلك بتسجيل المدافعات الآتية:

المقال: لم ينازع في أصل مشروعية إقامة الدولة الإسلامية إذا تهيأت الأسباب وتوفرت الشروط وانتفت الموانع -سواء في وجوب السعي إلى الإيجاد والإعداد أو في وجوب المحافظة والإمداد-، وإنما نازع في مشروعية أولويتها وأهميتها عند تنافسها وازدحامها مع غيرها من الواجبات؛ كون الواجب لغيره أخفض رتبة وأقل أهمية من الواجب لذاته .

المقال: لم ير الإهمال وعدم الإعمال ما أمكن ذلك وإنما كلامه في حالة التعذر؛ وشتان ما بين الاختيار والاضطرار، بل مما هو معلوم لدى علماء الأصول أن ربط الحكم بالضرورة يستلزم القول بخلافه عند انتفائها .

المقال: تضمن تحفيزاً للهمم وتشجيعاً على بذل الجهود؛ كون إدراك السعة الشاملة والقوة الاستيعابية لمفهوم الشريعة الإسلامية سيجعل أفراد الأمة ينطلقون للعمل في جميع المجالات- كل بما يتقنه وبما هو متيسر له-، وإذا تعذر عليهم العمل في مجال معين تحولوا إلى غيره؛ حتى لا تبقى الكثير من الطاقات في الأمة معطلة أو معلقة .

وبالنظر إلى هذه الأمثلة من التوصيفات المفترضة-نقداً وتأييداً- والمترتبة على التأمل والموضوعية؛ يظهر بأن مضمون المقال -على سبيل الإجمال- لا يخرج عن تعدد الآراء وتنوع الاجتهاد في توجيه الجهود والطاقات للعمل في المجالات وتقديم الأهم على المهم وفق التفاوت في رتبتها التشريعية وامكانيتها الواقعية، وهو نفس المضمون الذي أفصح عنه بعض العلماء-مع اختلاف نسبي،- ومنهم: الشيخ البشير الإبراهيمي والشيخ فريد الأنصاري - رحمهما الله تعالى- وبناءً على ذلك يمكن قبول المقال وتقبله بتفهم وتعقل؛ باعتباره نوعاً من المراجعات الفكرية القائمة على اختلاف وجهات النظر في ترتيب القضايا العامة في الأمة حسب رتبتها التشريعية مع مراعاة اختلاف الزمان والمكان والأحوال .

وبمجموع ما تم عرضه في النموذجين يظهر -حسب ظني- بيان ما للتأمل من إغناء ودهشة وما للتحامل من عناء ووحشة وذلك هو المقصود، ومن أهم ما ينبغي التنبيه عليه - في نهاية هذا المقال- خمسة أمور :

الأمر الأول: الأستاذ الريسوني يُعَدّ من النوابغ العلمية الذين يفاخر بهم وينافح عنهم؛ كونه من الشخصيات المتميزة ذات الإسهامات المتنوعة في مجالات متعددة وعلى وجه أسد وآكد المجال العلمي المقاصدي: فقد نُشِّأ فيه ونشأ عليه منذ المراحل الأولى من تكوينه العلمي، وصار بينه وبين المقاصد قوة ارتباط وشدة التصاق؛ حتى سرت المقاصد في كيانه العلمي سريان الدماء في العروق، وصارت هي جوهر تأصيلاته ومظهر تفصيلاته- كما سبقت الإشارة إلى ذلك- ومن يقرأ كتبه وكتاباته في هذا المجال يدرك ذلك يقيناً؛ إذ ليس الخبر كالعيان.

الأمر الثاني: ينبغي أن يكون أهل الشأن العلمي في صف المتفائلين باجتهاداته الجريئة والمتفهمين لآرائه المثيرة، لا في صف المتشائمين منها المتحاملين عليها؛ كون جرأته في ذلك قائمة على تأصيل شرعي وتفصيل واقعي، وفي نطاق ما يعتقده أو يظنه حقاً وصواباً، وليست صادرة عن جرأة وتهور أوعن حب ظهور وطلب شهرة، ولاسيما أن الكثير من العلماء المحققين مؤيدون له ومتوافقون معه في غالب تلك الاجتهادات والآراء، وهو -قبل ذاك وبعده، وأهم من ذلك كله- يقبل المناقشات والمراجعات العلمية ويتفاعل مع الحوارات والإشكالات الفكرية، وإذا ظهر له خطأ في اجتهاداته أو خلل في آرائه تراجع عنه .

الأمر الثالث: الأستاذ الريسوني هو -بحق- من أولئك الصفوة الذين أسهموا في حماية الملة وخدمة الأمة؛ وبناءً على ذلك فلا يمكن لمنصف -متضلع بالعلوم مطلع على الواقع- أن يدرج ما يكتبه أو يفتي به -مهما كان غريباً أو مثيراً- ضمن فكر دعاة الاستلاب الحضاري والابتلاع العولمي، إلا بنوع من التحامل والتجاهل، أو يكون من ضحايا التغرير والتغفيل؛ فيُجر وينجرف في موجة المعارك المفتعلة التي هي في حقيقتها لا تخرج عن تصفيات عدوانية نظامية أو توصيفات عدائية تنظيمية، وإن ظهرت -لمن قل حظه من النظر- بمظاهر العلمية والموضوعية!

الأمر الرابع: أني بهذا المقال لم أقصد الغلو والمبالغة في تقديره أو رفعه إلى مصاف من لا يجوز اعتراضه ونقده، بل لا يمكن أن أفكر بذلك-بَلْهَ- أن أصرح به؛ لأنه بشر في اجتهاداته وآرائه ما يقبل وما يرد، وفي علومه ما يُؤخذ وما يُنبذ، وعلى وجه آكد وأشد؛ إن حصلت فيها مخالفةٌ لما هو مستقر ومشهور في الفقه الإسلامي، ولا سيما ما كان محل إجماع أو موضع اتفاق عند علماء الأمة .

وإنما قصدت بذلك الدعوة إلى تحري الموضوعية في التأييد والنقد؛ بالتزام العدل والإنصاف والابتعاد عن التقديس والتبخيس، كما قصدت التأكيد على أن من أراد الاعتراض أو المناقشة في المجالات العلمية؛ فلا بد أن يكون لديه من المؤهلات العلمية والقدرات الذهنية ما يجعله أهلاً لذلك ومتمكناً من ذلك، **ولاسيما إذا تعلق الأمر بمناقشة أو معارضة عالم بمصاف أستاذنا الريسوني الذي ألف عشرات الكتب المهمة، وشارك في إعداد موسوعات علمية وتأصيلية، ومع-هذه وتلك- له دراسات علمية واجتهادات فقهية جمعت بين التعمق بفهم الدليل مع سعة الاستدلال، والتحقق من معرفة الحال مع اعتبار المآل .**

الأمر الخامس: أستاذنا الريسوني يُعد نموذجاً من مئات -إن لم يكن من آلاف- النماذج المتميزة في جميع التخصصات العلمية -شرعية وغير شرعية- الموجودة في المملكة المغربية وفي غيرها من دول المغرب العربي، و ما كنت مبالغاً؛ أن قلتُ-يوماً ما- بأنه يوجد في دول المغرب العربي نوابغ عقول أهم وأعظم من منابع البترول !!

وهذا التميز قد صار ملحوظاً، بل حاضراً بقوة في الأوساط العلمية والثقافية على مستوى العالم الإسلامي-لاسيما في الدراسات العلمية المقاصدية-، وما اختيار أستاذنا لرئاسة الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين-في دورته الحالية- إلا دليل على ذلك الشعور، ولولا تزامن توليته هذا المنصب مع حصول اضطرابات وتصدعات مفزعة في بعض دول العالم الإسلامي؛ لحقق من الإيجابيات والفعاليات أكثر مما قد تيسر له تحقيقه، وأنا على ثقة-رغم تلك الاضطرابات والتصدعات- إذا أتيح له المجال لرئاسة الاتحاد في الدورة القادمة وتم إسناده بإمكانيات وتنسيقات جادة مع الجهات المختصة في دول العالم الإسلامي؛ أنه سيتمكن بما لديه من قدرات علمية وذهنية - بعد عون الله تعالى- من رفع مستوى الاتحاد إلى مصاف القدرة على أداء رسالته المنشودة بالإسهام في تحصيل ما يعود بالنفع- تديناً وتمدناً- على العالم الإسلامي-شعوباً وحكومات- بعيداً عن الانتماءات الحرجة والولاءات الضيقة التي حالت وتحول دون إظهار عظمة الملة وإشهار نهضة الأمة !

هذه الإشادة بالنماذج المغربية المتميزة ليست من باب المجاملة، ولم أكتبها في حالة تأثر وحنين إلى بلد الدراسة، وإنما هي-مع المجالسة والمدارسة- عن كثرة مطالعة لكتبهم وطول ممارسة لأفكارهم، وأنا أكتب هذه الأسطر استحضر العشرات من تلك النماذج، ولكن المقام لا يقتضي الإشادة بهم في هذه المقالة، وكذلك لا يليق بمقامهم سرد أسمائهم على عجالة، ولعل الله ييسر؛ فأخص بعضهم بكتابات ومقالات مستقلة، كما سبق لي أن كتبت عن شيخي العالم الرباني الأستاذ الدكتور فريد الأنصاري، أسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يرحمه رحمة واسعة وأن يرفع درجته في الجنة .

ومما شجعني وحفزني على مجموع ما قلته في هذا المقال هو أني قصدتُ بذلك الإنصاف والموضوعية –حسب الاستطاعة-، وما حصل فيه من تزكية أو إشادة فلن يخرج بفضل الله عن ذلك القصد؛ لأنه حاصل بدافع الأخوة الإيمانية ووازع المحبة العلمية، وليس من أجل نيل عطية أو دفع أذية .

ورغم هذا وذلك فلن أستغرب لو أتهمتُ بالمبالغة ممن ليس من المملكة ولا يعرف ما أعرفه عن النماذج المتميزة؛ فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، لا سيما وأن القطيعة العلمية والثقافية بين الدول الإسلامية حاصلة ، ووسائل الإعلام -غالباً- لها مجالاتها واهتماماتها ونجومياتها الخاصة بها!، وإن اهتمت بالعلماء -في أي تخصص- فذلك على سبيل الاستثناء النادر لا المنهج المستمر أو على سبيل التشهير والاستصغار لا الإشهار والإكبار!

كذلك لن أستغرب أن أُتهم بالمبالغة من بعض أبناء المملكة الذين لهم معرفة ودراية بنماذج من أولئك النوابغ؛ لأن أزهد الناس بالعالم أهلُ بلده، والمعاصرة حجاب، وأخطر من هذا وذاك المكايدات السياسية، والولاءات الضيقة التي لا تترك باباً للإنصاف إلا أغلقته ولا حبلاً للمودة إلا

قطعته، وهذا هو ما شكى منه الإمام الشوكاني -واصفاً حال أهل اليمن- بقوله: بأنهم جبلوا على غمط محاسن بعضهم لبعض ودفن مناقب أفاضلهم، وما شكى منه الإمام الشوكاني -نثراً- هو نفسه ما تألم منه الإمام ابن حزم-نظماً- بقوله:

أنا الشمس في جو العلوم منيرة. ....ولكن عيبي أن مطلعي الغرب.

وهذا وذاك ما زال واقعاً على كثير من علماء العالم الإسلامي، وأما أستاذنا الريسوني -وإن لم يعط كامل ما يستحقه من اعتبار وإشهار- فقد هيأ الله له من الأسباب، وتوفرت له من الوسائل مالم يتوفر لغيره ، وإن حصل عليه نوع من التحامل والتجاهل أو المضايقة والمعارضة، أو الإيذاء والاعتداء-ولا شك أن شيئاً من ذلك حاصل ويحصل بين فترة وأخرى-؛ فعليه أن يصبر ويحتسب؛ فتلك سنة الله في ابتلاء العلماء، لاسيما من سار منهم في درب المصلحين، وسلك منهج المجددين- ولن تجد لسنة الله تبديلاً، ولن تجد لسنة الله تحويلاً .

هذا ما أردت عرضه لبيان المقصود على سبيل التقريب والتغليب، ولم أقصد كامل التحقيق والتدقيق على سبيل التأصيل والتفصيل؛ إذ لكل مقام مقال ولكل فن رجال.

فما وافق الصواب فمن فضل الله وتوفيقه، وما جانبه فمن جهل نفسي وقصور فهمي، ومن إغراء الشيطان وإغوائه؛ أسأل الله سبحانه أن يعصمني وإياكم من همز الشيطان ونفخه ونفثه، وأسأله- جل شأنه- لي ولكم السداد والرشاد، وأن يتداركنا ووالدينا وجميع المسلمين بحسن لطفه وجميل عفوه .

بقلم/ مطيع الطيب أحمد الغيثي

أستاذ أصول الفقه ومقاصد الشريعة -جامعة إب -

الجمهورية اليمنية- مدينة إب- ليلة النصف من شعبان ١٤٤١هـ الموافق: ٢٠٢٠/٤/٧م .

٠٠٩٦٧٧٧٧٩٢٩١٦٩ ٠٠٩٦٧٧٣٤٣٨٩٦٣٤

Alghaithi74@gmail.com